بعد قراره تعيين المضف مديرا عاما

نواب ينتقدون تجاهل مجلس الوزراء الكفاءات والخبرات العاملة في بنك التسليف

مبارك الخرينج

شعيب المويزري

حسين مزيد

انتقد النواب مبارك الخرينج ود.ضيف الله ابورمية وحسين مزيد وشعيب المويزري وعسكر العنزي قرار مجلس الوزراء تعيين صلاح المضف مديراً عاما لبنك التسليف والادخار معتبرين ذلك تجاهلا للكفاءات والخبرات العاملة في البنك.

وتمنى النائب مبارك الخرينج على الحكومة ان تقوم باختيار مدير بنك التسليف والادخار بالوكالة صايد الظفيري، مديرا للبنك بالاصالة، مشيرا الى ان الظفيري احد ابناء البنك المخلصين وافنى حياته في العمل به منذ كان موظفا صغيرا حتى وصل الى منصب نائب مدير البنك ثم مديرا بالوكالة.

وقال الخرينج في تصريح صحافي ان الحكومة من حقها ان تختار من تراه مناسبا من القياديين لتولي المناصب العليا ولكن يجب الا نهضم حق اي قيادي في الترقي وتولي المناصب العليا في الجهة التي يعمل بها وذلك تحقيقا لمبدأ العدالة والمساواة في الحقوق وحتى لا نقتل روح الطموح والارتقاء في نفوس الموظفين والقياديين وحتى لا نقضي على الخبرات والكفاءات وندفنها ونهيل عليها التراب.

واضاف: وبالتالي فاننا نأمل من الحكومة ان تقوم بتعيين صايد الظفيري مديرا لبنك التسليف والادخار بالاصالة من اجل مصلحة البنك، فهو احد ابناء البنك ويمتلك الخبرة والكفاءة اللازمة لادارته بنجاح والارتقاء به وتطويره، مشيرا الى ان اعمال البنك ترتبط بمصالح واسعة للمواطنين من جهة قروض الزواج والاسكان والترميم وحتى المنحة التي اقرت لذوي المعاقين.

وتابع الخرينج قائلا: ان الحكومة لن تجد افضل من المدير بالوكالة الحالي صايد الظفيري ليتولى منصب المدير بالاصالة فهو الاكفأ والاقدر على تولي المنصب وهو من أبناء هذا الجهاز، وهو الاقدر على ادارته، حيث تدرج في عمله في بنك التسليف الى ان وصل الى مركزه الحالي، مضيفا انه من غير المعقول ان تأتي الحكومة بشخص من خارج البنك لا يعلم شيئا عن طبيعة العمل في البنك وتستبعد المدير الحالي بالوكالة ضاربة بمقياس الخبرة والكفاءة عرض الحائط.

من جانبه، وصف النائب د.ضيف الله أبورمية التعيينات بالمناصب القيادية بناء على تسديد فواتير سياسية بأنها مهزلة واستهزاء بالشعب الكويتي واستهزاء بمجلس الأمة ونحمل مسؤولية هذا الظلم الذي يقع على عاتق كبار الموظفين المستحقين لنواب «الا الرئيس» الذين يدعمونه ويؤيدونه على الباطل.

وقال أبورمية ان ادارة رئيس مجلس الوزراء سيئة وعندما تسلم جابر المبارك رئاسة مجلس الوزراء بالإنابة استمر هذا النهج، فها هو المبارك يعين اليوم مدير بنك التسليف من خارج القطاع وعلى حساب المستحقين، موضحا ان المهزلة والمضحك ان وزير الإسكان لا يعلم عن السيرة الذاتية لمن تم تعيينه مديرا لبنك التسليف بل فوجئ بطرح اسمه اثناء جلسة مجلس الوزراء.

وأوضح أبورمية انه ثبت شرعا أن الاصلاح السياسي لن يتم الا برحيل رئيس الوزراء ونائبه الأول فهما وجهان لعملة واحدة من حيث السياسة والتعيينات العشوائية ودفع فواتير المواقف السياسية على حساب الوطن والمواطنين.

وشبّه أبورمية الكويت بالطائرة المختطفة من خلال هذا التلاعب والعبث وترسيخ مبدأ القوي يأكل الضعيف متسائلا: هل نحن في غابة؟

وأضاف أبورمية: بعد تسلم النائب الأول رئاسة مجلس الوزراء بالإنابة توقعت ان يتم تأجيل البت في تعيين مدير عام بنك التسليف، ولكن اتضح بعد التعيين ان الاثنين نهجهما واحد في انتهاك القانون وحقوق المواطنين واجراء التعيينات من خلال العنصرية والفئوية على حساب المستحقين، وعزائي للشعب الكويتي في هذا المستوى الذي وصلنا اليه من الظلم وأخذ حقوق المستحقين.

وقال أبورمية: لم تشهد الكويت من قبل هذا الظلم في توزيع المناصب الا في عهد ناصر المحمد ونائبه الأول جابر المبارك، سائلا الله عز وجل الا يؤاخذنا بما فعلوا.

وطالب النائب حسين مزيد وزير الاسكان محمد النومس المعروف عنه العمل وفق الحيادية واعطاء كل ذي حق حقه ان ينصف الوكيل المساعد في بنك التسليف والادخار صايد صندوح لكونه من الكفاءات الوطنية والذي تدر في عمله حتى وصل للمنصب الذي يستحقه.

واستغرب مزيد في تصريح صحافي من الصفقات السياسية التي تمارس من بعض الكتل النيابية والتي جاءت وفق طريقة بخس الحقوق وممارسة الضغوط لابعاد اصحاب الكفاءات وفرض الاجندات لهذه الصفقات.

ودعا وزير الاسكان الى ممارسة دوره الوزاري باعطاء الاكفأ مديا عاما لبنك التسليف والذي لا يختلف اثنان على كون صايد صندوح الاكفأ لهذا المنصب.

واكد مزيد ان هذا الملف سيكون تحت متابعته النيابية،مبينا انه سيكون له موقف في حال ابعاد من يستحق من الكفاءات عن المناصب التي تستحقها.

بدوره، استنكر النائب شعيب المويزري بشدة ما فعلته الحكومة بتجاهلها خبرة واختصاص وكفاءة مدير بنك التسليف والادخار بالوكالة صايد الظفيري، وقيامها بإصدار قرار بتعيين مدير جديد بالأصالة من خارج القياديين بالبنك.

وقال المويزري في تصريح صحافي: مع الاحترام والتقدير للأخ صلاح المضف، المدير الجديد لبنك التسليف والادخار، الذي تم تعيينه، الا اننا كنا نتمنى ان تأخذ الحكومة في الاعتبار خبرة واختصاص وكفاءة الأخ صايد الظفيري.

وتابع المويزري قائلا: لا يوجد اي مبرر للحكومة لتصدر قرارا بتعيين شخص آخر غير صايد الظفيري مديرا للبنك الا اذا كانت تريد ان ترضي او تجامل اي طرف على حساب العدالة والحق، وهذا الذي عودتنا عليه الحكومة في معظم قراراتها.

واختتم المويزري تصريحه قائلا: ان كفاءة وخبرة واختصاص صائد الظفيري كانت توجب على كل صاحب أمانة ان يدعم تعيينه مديرا لبنك التسليف والادخار.

من جانبه استغرب النائب عسكر العنزي أن يتم استبعاد صايد الضفيري من الترشيح لمنصب مدير بنك التسليف والادخار، موضحا ان خدمته في البنك والتي تزيد عن 30 عاما مكنته من ان يكون خبيرا في شؤون إدارة البنك وملما بكل قضاياه.

وعتب عسكر على وزير الاسكان محمد النومس وهو الذي يعلم يقينا ان نائبه السابق هو الأحق بهذا المنصب مستدركا بقوله: «ولكن تجاهل هذه الأحقية واستبعده من قائمة المرشحين».

مزيد: أستغرب الصفقات السياسية التي تمارس من بعض الكتل

المويزري: لا يوجد مبرر للحكومة في تعيين شخص آخر غير الظفيري

أبورمية: تسديد الفواتير السياسية من خلال التعيينات في المناصب القيادية مهزلة

قال إن العراق لا يريد الاعتراف بالحدود البحرية مع الكويت

البراك: محاسبة محمد الصباح آتية لطرحه إنشاء ميناء مبارك على رئيس الحكومة العراقية

مسلم البراك

أكد النائب مسلم البراك ان محاسبة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح آتية على خلفية اعلانه طرح فكرة بناء ميناء كويتي على ارض كويتية على رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي بما يخالف سيادة الدولة وحريتها في اقامة اي مشروع على اي جزء من أراضيها، مشددا على ضرورة ان يعي الجانب العراقي ان الكويت اليوم ليست ككويت عام 1990 وكذلك الخارجية الكويتية وان اي استقبال لها لأي وفد عراقي سيعتبر اهانة للشعب الكويتي.

وقال البراك في تصريح صحافي يوم امس: ان الملف العراقي لا يمكن تجزئته ولا يمكن ان تكون هناك ثقة تجاه الجانب العراقي وهو أمر أثبته واقع الممارسة مع النظام والحكومة الجديدة، فالمؤمن لا يلدغ من الجحر مرتين، فمنذ أيام الملكية مرورا بالبعث وانتهاء بنظام المقبور صدام حسين والآن المعارضة العراقية التي تسلمت الحكم والتي تعي قبل غيرها ماذا قدمت الكويت لها لاتزال نواياهم سيئة تجاه الكويت.

وأوضح البراك: ان الحكومة العراقية الحالية لا تريد الاعتراف بميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان لأنهم لا يريدون الاعتراف بالحدود البحرية مع الكويت فهم لا يريدون تسجيل هذا الواقع بعد ان رسمت الحدود البرية بيننا وبينهم بقرارات أممية نهائية وهي العلامات التي تنتهك بشكل يومي من قبل الجانب العراقي، والشيخ د.محمد الصباح بنفسه يؤكد هذا الأمر، وذكر ان العراق تماطل وستماطل، فتارة يتحدثون عن التعويضات، وتارة اخرى عن المزارع الواقعة على الحدود، مبينا ان تمادي الجانب العراقي بلغ درجة انه يسألنا رئيس مجلس النواب العراقي لماذا نفاوض المزارعين العراقيين؟

وتساءل البراك: انظروا الى اي درجة وصلت استهانت الحكومة العراقية بالحكومة والشعب الكويتي الى درجة المماطلة بالقرارات الأممية، مشيرا الى ان الحكومة العراقية لا تريد تسجيل الاعتراف بالحدود البحرية حتى تجعلها فزاعة ترفعها متى ما تأزمت أوضاعها الداخلية، مؤكدا ان الكويت ليست بحاجة لاعتراف العراق من عدمه بأحقيتنا في بناء ميناء كويتي على أراضينا.

واستغرب البراك من ان يعترف وزير الخارجية الكويتي بأنه طرح فكرة بناء الميناء الكويتي على أراض كويتية على رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي وانه تفهم هذه الفكرة، لافتا الى ان نوري المالكي لا يمثل اي مرجعية بالنسبة للكويت، ومتى ما أردنا اقامة اي مشروع على أراضينا فنحن لسنا بحاجة الى أخذ اذن من المالكي او غيره.

وتابع البراك: والغريب بالأمر ان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي نفى تصريح وزير خارجيتنا وقال ان هذا التفاوض لم يحصل اطلاقا، وأنا رغم تحفظاتي الكثيرة على قضية التفاوض بهذا الشأن ليس لدي أدنى شك في أن اذا ما كان هناك طرف يكذب بشأن هذه المفاوضات فهو المالكي لأن هذا طبع الحكومات العراقية المتعاقبة، متسائلا: ما رد الحكومة اليوم على تكذيب المالكي لوزير خارجيتنا؟! أليس من المفترض بالحكومة الكويتية اخراج محاضر مفاوضاتها مع الطرف العراقي عبر وسائل الإعلام؟! خاصة انهم كذّبوا الكويت بهذا الشأن.

وأكد البراك ان الحكومة العراقية تستخدم اليوم أحد أحزاب ائتلافها وبعض نواب هذا الائتلاف للضغط على الكويت وتهديدها سواء كان تهديد الشركات التي ستشرع في بناء ميناء مبارك الكبير او تهديد الكويت من خلال الحديث عن التعويضات او العلامات الحدودية او حتى الادعاء بالاستيلاء على نفطهم.

وأوضح البراك: ان هذا التشبيه العراقي للتصريحات الصادرة عن نوابهم بأنها كتصريحات النواب الكويتيين هو تشبيه مخالف للواقع وفيه تلبيس، فنواب المعارضة الكويتية او النواب الكويتيون غير مشاركين في الحكومة الكويتية على عكس النواب العراقيين المشاركين بالائتلاف الحاكم في العراق، وبالتالي هذه المساعي العراقية ما هي الا محاولة لجس نبض الشارع العراقي وتهييجه تجاه الكويت، متسائلا: أليس صالح المطلق نائبا لرئيس الوزراء العراقي ومشاركا في الحكومة العراقية؟! ووزير النقل العراقي أليس عضوا في الحكومة؟!

وأضاف البراك: صالح المطلق قال كلاما لا يقل خطورة عما قاله صدام حسين في بداية احتلال الكويت، وقال ايضا ان صبرهم نفد واليوم هناك حزب يهدد بضرب المنشآت الكويتية إذا تم بناؤها فهل بعد ذلك نظل صامتين؟! أليس لدينا حكومة ترد وتعي ان الكويت بعد عام 1990 تختلف عن الكويت قبل هذا العام؟ مشيرا الى ان حدودنا محمية بعد الله سبحانه وتعالى بقرارات أممية والجيش الكويتي يختلف وضعه تماما عن عام 1990.

من جانبه، رفض رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب مبارك الخرينج التهديدات السياسية التي اطلقها بعض النواب والاحزاب العراقية ضد الكويت وشعبها على خلفية مشروع ميناء مبارك الكبير المقام على ارض كويتية.

وقال الخرينج في تصريح صحافي: انني اسأل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح لماذا لم نسمع ردا من الحكومة العراقية على التهديدات النيابية وتهديدات بعض الاحزاب العراقية ضد الكويت؟

وتابع: هل نفهم ان سكوت الحكومة العراقية على هذه التهديدات هو علامة الرضا منها ومباركتها لهذه التهديدات ضد الكويت؟

واضاف الخرينج موجها خطابه الى وزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح: وهل تم استدعاء السفير العراقي بالكويت ام لا، لمعرفة موقف حكومته من تلك التهديدات العراقية ضد الكويت؟

الخرينج يرفض تهديدات النواب العراقيين للكويت على خلفية «ميناء مبارك»

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر على تعاز

عائلة سلطان السالم

يتقدمون بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان

إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى

الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله

وسمو ولي العهد الأمين

الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح

وسمو رئيس الحرس الوطني

الشيخ/ سالم العلي السالم الصباح

وسعادة رئيس مجلس الأمة

السيد/ جاسم محمد الخرافي

وسمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ/ ناصر محمد الأحمد الصباح

وإلى السادة الشيوخ والوزراء وأعضاء مجلس الأمة الكرام

وكل من تفضل بمواساتنا ومشاركتنا عزائنا بالمغفور له

بإذن الله تعالى فقيدنا الغالي

مبارك سلطان السالم

سواء بالحضور شخصياً أو الإتصال بالهاتف أو البرقيات

أو النشر بالصحف

سائلين المولى العلي القدير أن لا يريكم مكروهاً بعزيز

إنا لله وإنا إليه راجعون

الوعلان يناشد السايرفتح أقسام طوارئ العيون بمستشفيي الجهراء والفروانية

مبارك الوعلان

ناشد النائب مبارك الوعلان وزير الصحة د.هلال الساير بفتح أقسام طوارئ العيون بمستشفيي الجهراء والفروانية من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة من المراجعين من المرضى، لاسيما خلال فصل الصيف، بما يكفل سرعة تلقيهم العلاج اللازم.

وأوضح الوعلان في تصريح صحافي ان فتح هذه الأقسام من شأنه التخفيف عن مرضى العيون من قاطني المناطق البعيدة نسبيا، وتجنيبهم عناء ومشقة بعد المسافة، حيث يضطرون للذهاب الى مستشفى البحر التخصصي للعيون لتلقي العلاج المتخصص به.

ولفت النائب الوعلان الى ان مثل هذا الإجراء سيساهم ايضا في تخفيف الضغط على الطاقم الطبي والخدمات الصحية التخصصية بمستشفى البحر التخصصي للعيون، الذي شهد اكتظاظا وإقبالا كبيرا من قبل المراجعين خلال فصل الصيف، باعتباره المركز الطبي التخصصي الوحيد في مجال العيون، لتلقي العلاج من الأمراض شائعة الظهور في هذه الأشهر من العام نظرا لارتفاع درجات الحرارة الى مستويات قياسية، وكذلك ارتفاع نسبة الرطوبة، وانتشار الغبار، وجميعها عوامل تسبب أمراضا وحساسية في العيون.

وأشار الوعلان الى ان أقسام طوارئ العيون بالمستشفيات الحكومية لديها من الإمكانات الهائلة والكوادر الطبية المتميزة ما يؤهلها لاستقبال أعداد كبيرة يوميا من مرضى العيون، ومن ثم الكشف عليها، وتوفير العلاج الملائم لهم، داعيا الله تعالى ان يديم على أهل الكويت الصحة والعافية، وأن يجنبهم كل مرض وسوء ومكروه.

الحويلة يطالب بإعادة العسكريين المستقيلين والمسرّحين إلى الخدمة

د.محمد الحويلة

ناشد النائب د.محمد الحويلة رئيس مجلس الوزراء بإعادة العسكريين المستقيلين والمسرحين والمتقاعدين وكل من تقاعد طبيا ويثبت بتقرير طبي رسمي انه صالح للعمل من احد المستشفيات المعتمدة ولم يتجاوز عمره 40 عاما الى اعمالهم واستثنائهم من شرط المدة التي مضت على استقالتهم او تسريحهم.

وقال الحويلة في تصريح صحافي ان الكثير من العسكريين الذين استقالوا او سرحوا من الخدمة ينتظرون صدور هذا القرار الانساني بإعادتهم الى اعمالهم في الجهات العسكرية الثلاثة الحرس الوطني، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية لخدمة الوطن والذود عن أراضيه وحفظ الأمن الداخلي.

وأشار الحويلة الى ان اعادة المستقيلين والمسرحين والمتقاعدين ممن لم يتجاوزوا 40 عاما الى الخدمة من جديد ستساعد على سد النقص الكبير في عدد الأفراد العسكريين في الجهات العسكرية وتعزيزها بأبناء الوطن ممن يملكون الخبرة وبنفس الوقت تحسين وتوفير سبل العيش الكريم لهم.